SNHR
الشبكة السورية لحقوق الإنسان
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

في اليوم الدولي للتوعية بمخاطر الألغام:

توثيق مقتل ما لا يقل عن 3,799 مدنيًا إثر انفجار ألغام أرضية ومخلفات ذخائر عنقودية في سوريا، آذار 2011 – نيسان 2026

مقتل 329 مدنيًا بينهم 65 طفلًا منذ سقوط نظام الأسد،
وتوثيق مقتل 47 شخصًا خلال عمليات إزالة الألغام

السبت 4 نيسان 2026

R260403

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

المحتوى:

أولًا: مقدمة 1

ثانيًا: المنهجية 2

ثالثاً: حصيلة الضحايا الناتجة عن انفجار الألغام الأرضية والذخائر العنقودية منذ آذار/مارس 2011 3

رابعاً: عمليات إزالة الألغام والمخاطر المترتبة عليها 9

خامساً: الاستنتاجات القانونية والتوصيات 10

ملحق: انتشار الألغام ودور الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيقها 13

أولًا: مقدمة

بعد أكثر من أربعة عشر عامًا من النزاع المسلح في سوريا، وما رافقه من انتهاكات جسيمة شملت القتل والاعتقال والتدمير واسع النطاق، شكّل سقوط نظام بشار الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 بداية مرحلة انتقالية جديدة. غير أنَّ هذه المرحلة كشفت عن تحديات بالغة الخطورة، في مقدمتها استمرار التهديدات الناجمة عن مخلفات الحرب، وعلى رأسها الألغام الأرضية المضادة للأفراد ومخلفات الذخائر العنقودية غير المنفجرة.

ولا تزال هذه المخلفات تشكّل خطرًا يوميًا على حياة المدنيين في مختلف المحافظات السورية. فالألغام الأرضية، بحكم طبيعتها الخفية وقدرتها على الانفجار من دون تمييز بين مدني وعسكري، تصيب على نحو غير متناسب الفئات الأكثر ضعفًا، ولا سيما الأطفال. وعلى مدى سنوات النزاع، وثّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان انتشارًا واسعًا للألغام ومخلفات الذخائر العنقودية التي استخدمتها قوات نظام الأسد والقوات الروسية. ومع ذلك، لا يزال عدد كبير من حقول الألغام غير مكتشف أو غير موثق، ما يعني أنَّ الأرقام الواردة في هذا التقرير تمثل الحد الأدنى من الحوادث الفعلية.

ومع عودة أعداد متزايدة من النازحين إلى مناطقهم الأصلية عقب سقوط النظام، واستئناف الأنشطة الزراعية والمعيشية، برزت أخطار الألغام على نحو أشد. فقد سُجّلت حوادث انفجار ألغام أثناء حراثة الأراضي الزراعية، وخلال البحث عن ثمار الكمأ، إضافة إلى حوادث ناجمة عن عبث الأطفال بمخلفات حرب مجهولة، ما أسفر عن أعداد كبيرة من القتلى والجرحى. كما أدت محاولات إزالة الألغام، سواء من قبل فرق الهندسة التابعة لوزارة الدفاع السورية أو عبر مبادرات تطوعية تفتقر إلى التدريب والتجهيز الكافيين، إلى خسائر بشرية إضافية.

إنَّ استمرار وجود الألغام ومخلفات الحرب لا يهدد حياة الأفراد وسلامتهم الجسدية فحسب، بل يعوق أيضًا جهود التعافي وإعادة الإعمار، ويُبقي مساحات واسعة من الأراضي خارج نطاق الاستخدام الآمن. ويستدعي هذا الواقع تعزيز الدعم المقدم إلى الجهات العاملة في إزالة الألغام، بما يشمل التدريب المتخصص وفق المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام (IMAS)، وتوفير المعدات التقنية والتمويل اللازم، وتطوير آليات منهجية لتوثيق مواقع التلوث ومعالجتها.

ويهدف هذا التقرير إلى استعراض حصيلة ضحايا الألغام الأرضية ومخلفات الذخائر العنقودية في سوريا منذ آذار/مارس 2011 حتى نيسان/أبريل 2026، وتحديد التوزع الزمني والجغرافي للحوادث قبل سقوط نظام بشار الأسد وبعده، إضافة إلى تقديم توصيات عملية موجهة إلى الحكومة السورية والمجتمع الدولي للحد من الخسائر البشرية وتعزيز جهود الإزالة والتوعية، ولا سيما في ظل المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد. وتشمل أنماط الحوادث التي يغطيها التقرير انفجارات الألغام الأرضية وانفجارات مخلفات الذخائر العنقودية غير المنفجرة.

يقول فضل عبد الغني مدير الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان:

> **وثّقنا مقتل ما لا يقل عن 3,799 مدنيًا بينهم 1,000 طفل جراء انفجار ألغام أرضية ومخلفات ذخائر عنقودية منذ عام 2011، ومن بين هؤلاء 329 مدنيًا قُتلوا بعد سقوط نظام بشار الأسد. هذه الأرقام تمثل الحد الأدنى مما وقع فعلًا، إذ لا تزال مساحات واسعة من الأراضي السورية ملوثة بألغام لم تُكتشف ولم تُسجَّل مواقعها. إنَّ عودة النازحين إلى مناطقهم واستئناف الأنشطة الزراعية يعرّضان أعدادًا متزايدة من المدنيين لخطر مباشر، فيما تجري عمليات إزالة الألغام في ظروف بالغة الخطورة أدت إلى مقتل 47 شخصًا، أغلبهم من فرق الهندسة العسكرية التي تحتاج إلى تدريبات شاملة ومعدات ملائمة.**
>
> **تحتاج سوريا إلى برنامج وطني شامل لإزالة الألغام يعمل وفق المعايير الدولية، وإلى دعم تقني ومالي دولي مستدام. كما أنَّ على الحكومة السورية أن تبادر بالانضمام إلى اتفاقية أوتاوا واتفاقية الذخائر العنقودية، وأن تنشئ آلية لتعويض الضحايا وإعادة تأهيلهم.**

ثانيًا: المنهجية

يعتمد هذا التقرير على منهجية الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في رصد وتوثيق ضحايا الألغام الأرضية ومخلفات الذخائر العنقودية، وهي منهجية تستند إلى خبرة تمتد لأكثر من خمسة عشر عامًا، مع إدخال تعديلات تراعي التحولات الميدانية والسياسية التي شهدتها سوريا عقب سقوط نظام بشار الأسد في كانون الأول/ديسمبر 2024.

النطاق الزمني والجغرافي: يغطي التقرير الفترة الممتدة من آذار/مارس 2011 حتى نيسان/أبريل 2026، ويشمل جميع المحافظات السورية. واعتمدت الشَّبكة في توزيع الحصائل على المحافظات على موقع انفجار اللغم أو مخلفات الذخائر العنقودية، وليس على مكان إقامة الضحية، بما يعكس بدقة الانتشار الجغرافي للتلوث وتأثيره المباشر على المدنيين في كل منطقة.

مصادر البيانات: استندت عملية التوثيق إلى مصادر متعددة ومتنوعة، تشمل شبكة الباحثين الميدانيين التابعين للشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، والمقابلات المباشرة مع الضحايا الناجين وذوي الضحايا، وشهادات شهود العيان، ومعلومات واردة من مسؤولين رسميين في المناطق المتضررة، وتقارير فرق الدفاع المدني السوري، فضلًا عن تحليل المصادر المفتوحة من صور وتسجيلات مصورة باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لتحديد المواقع والتحقق منها.

إجراءات التحقق: خضعت جميع البيانات لعملية تحقق متعددة المراحل قبل إدراجها في قاعدة بيانات الشَّبكة. ويشمل ذلك التحقق من هوية الضحية وظروف الحادثة عبر مصدرين مستقلين على الأقل، والتثبت من طبيعة الانفجار، سواء كان ناجمًا عن لغم أرضي أو ذخيرة عنقودية أو نوع آخر من مخلفات الحرب، بالاستناد إلى شهادات ميدانية وأدلة مادية حيثما توفرت، إضافة إلى مقاطعة البيانات مع مصادر مستقلة أخرى لضمان الدقة وتجنب التكرار. وتُحفظ البيانات في قواعد بيانات متخصصة تتيح تتبع الحوادث وتحليلها.

حماية البيانات والسرية: تلتزم الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان بإجراءات صارمة لحماية هوية الشهود والضحايا وذويهم، بما يشمل تشفير البيانات الشخصية، وعدم الإفصاح عن معلومات قد تؤدي إلى تحديد هوية المصادر، وذلك وفقًا لمبادئ حماية البيانات المعتمدة في التوثيق الحقوقي.

تحديد المسؤولية: تزداد صعوبة تحديد الجهة المسؤولة عن زرع الألغام في عدد من الحالات، نتيجة تعدد الأطراف التي تعاقبت على السيطرة على الأراضي خلال سنوات النزاع، وغياب الخرائط الرسمية لحقول الألغام. أما فيما يتعلق بمخلفات الذخائر العنقودية، فتؤكد قاعدة بيانات الشَّبكة تورط قوات نظام بشار الأسد والقوات الروسية في تنفيذ معظم الهجمات بالذخائر العنقودية التي خلّفت هذه المخلفات، وبالتالي تُسند إليها المسؤولية عن الحوادث الناجمة عن انفجارها.

القيود المنهجية: تمثل البيانات الواردة في هذا التقرير الحد الأدنى من الحوادث الموثقة، وذلك لعدة اعتبارات:

- **أولًا،** لا تزال مناطق واسعة في سوريا تحتوي على حقول ألغام غير مكتشفة، ما يعني وقوع حوادث لم يُبلّغ عنها.
- **ثانيًا،** تتفاوت إمكانية الوصول الميداني بين المحافظات، وقد تكون بعض المناطق أقل تغطية من غيرها.
- **ثالثًا،** لا يشمل التقرير الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المترتبة على حوادث الألغام، وهي أبعاد تستحق معالجة مستقلة.
- **رابعًا،** قد يتعذر في بعض الحالات التمييز بشكل قاطع بين انفجار لغم أرضي وانفجار ذخيرة أخرى غير منفجرة من مخلفات الحرب، وفي مثل هذه الحالات يُصنّف الحادث وفق أرجح الاحتمالات المدعومة بالأدلة المتوفرة.

ثالثًا: حصيلة الضحايا الناتجة عن انفجار الألغام الأرضية والذخائر العنقودية منذ آذار/مارس 2011:

1. حصيلة الضحايا

وثّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان منذ آذار/مارس 2011 حتى نيسان/أبريل 2026، مقتل ما لا يقل عن **3799 مدنيًا** نتيجة انفجار الألغام الأرضية ومخلفات الذخائر العنقودية، ومن ضمنهم:

- 1000 طفل.
- 377 سيدة (أنثى بالغة).
- 329 مدنيًا، بينهم 65 طفلًا و29 سيدة منذ سقوط نظام بشار الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024.

توزّعت حصيلة الضحايا على النحو التالي:

أ- الألغام الأرضية:

وثّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان منذ آذار/مارس 2011 حتى نيسان/أبريل 2026، مقتل ما لا يقل عن **3398 مدنيًا** إثر انفجار ألغام أرضية من ضمنهم:

- 862 طفلًا.
- 343 سيدة.
- 317 مدنيًا، بينهم 56 طفلًا و26 سيدة، منذ سقوط نظام بشار الأسد في كانون الأول/ديسمبر 2024.

ب- الذخائر العنقودية:

وثّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان منذ آذار/مارس 2011 حتى نيسان/أبريل 2026، مقتل ما لا يقل عن **401 مدنيًا** إثر انفجار مخلفات ذخائر عنقودية، من ضمنهم:

- 138 طفلًا.
- 34 سيدة.
- 12 مدنيًا، وهم 9 أطفال و3 سيدات، منذ سقوط نظام بشار الأسد في كانون الأول/ديسمبر 2024.

2. - توزع الضحايا على السنوات

أ- الألغام الأرضية:

وثّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان منذ آذار/مارس 2011 حتى نيسان/أبريل 2026، مقتل ما لا يقل عن **3398 مدنيًا**، بينهم 862 طفلًا و343 سيدة، إثر انفجار ألغام أرضية، يتوزعون بحسب الأعوام على النحو التالي:

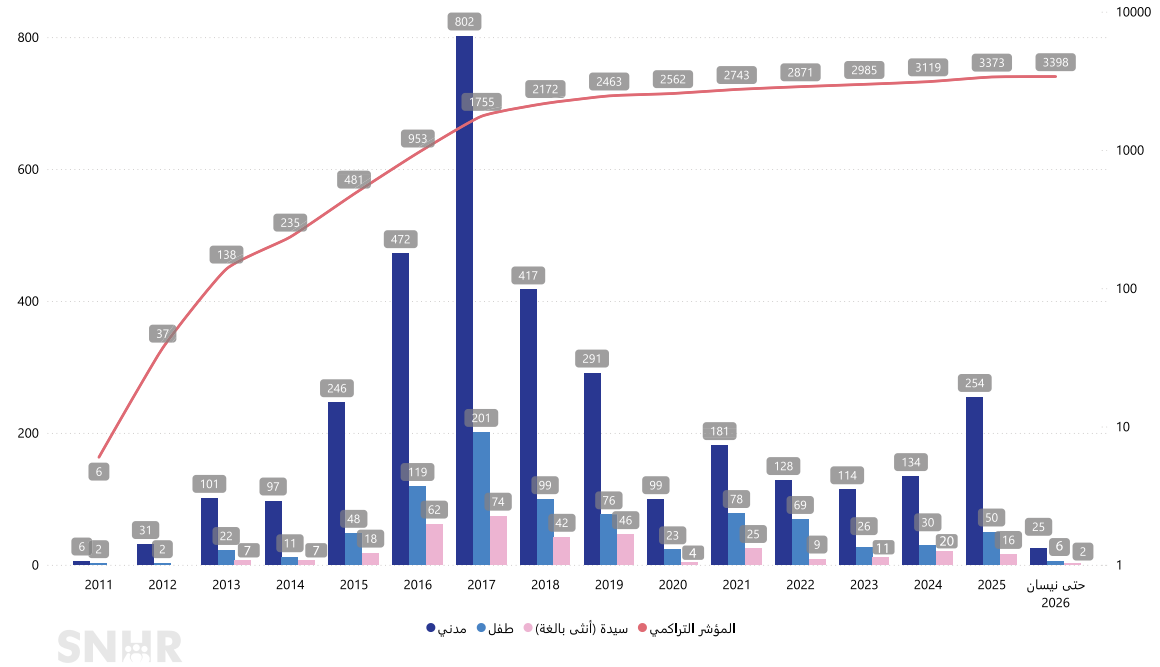

تظهر البيانات السنوية الموضحة أعلاه لحوادث الألغام في سوريا تصاعدًا حادًا في عدد الضحايا، حيث بدأت الحوادث بنسب منخفضة في السنوات الأولى عقب اندلاع الثورة السورية، ثم ارتفعت تدريجيًا لتبلغ ذروتها في عام 2017، إذ شكل هذا العام نحو 24 % من إجمالي الحصيلة المسجلة خلال الفترة (802 من أصل 3398)، ما يعكس الاستخدام المكثَّف للألغام واتساع نطاق انتشارها.

بعد 2017، انخفضت نسب الضحايا بشكل نسبي وتدريجي، إلا أنَّ وقوع الضحايا بسبب الألغام استمر حتى نيسان/أبريل 2026، وشهدت حصيلة الضحايا ارتفاعًا ملحوظًا بعد سقوط نظام بشار الأسد في كانون الأول/ديسمبر 2024، ما يدل على أنَّ خطر الألغام ما يزال قائمًا ويهدد المدنيين.

وتشير هذه البيانات إلى أنَّ الألغام تمثل تهديدًا طويل الأمد على السكان المدنيين، وبشكل خاص الأطفال والسيدات. حيث يعكس استمرار سقوط الضحايا بعد سقوط النظام السابق الحاجة الملحة لتكثيف جهود إزالة الألغام، وتعزيز برامج التوعية، بالإضافة إلى تطوير آليات حماية فعّالة للسكان المدنيين في المناطق الملوثة، للحد من الخسائر البشرية وتأمين حياة المدنيين.

ب: الذخائر العنقودية:

وثّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان منذ آذار/مارس 2011 حتى نيسان/أبريل 2026، مقتل ما لا يقل عن **401 مدني،** بينهم 138 طفلًا و34 سيدة، إثر انفجار مخلفات ذخائر عنقودية. يتوزعون بحسب الأعوام على النحو التالي:

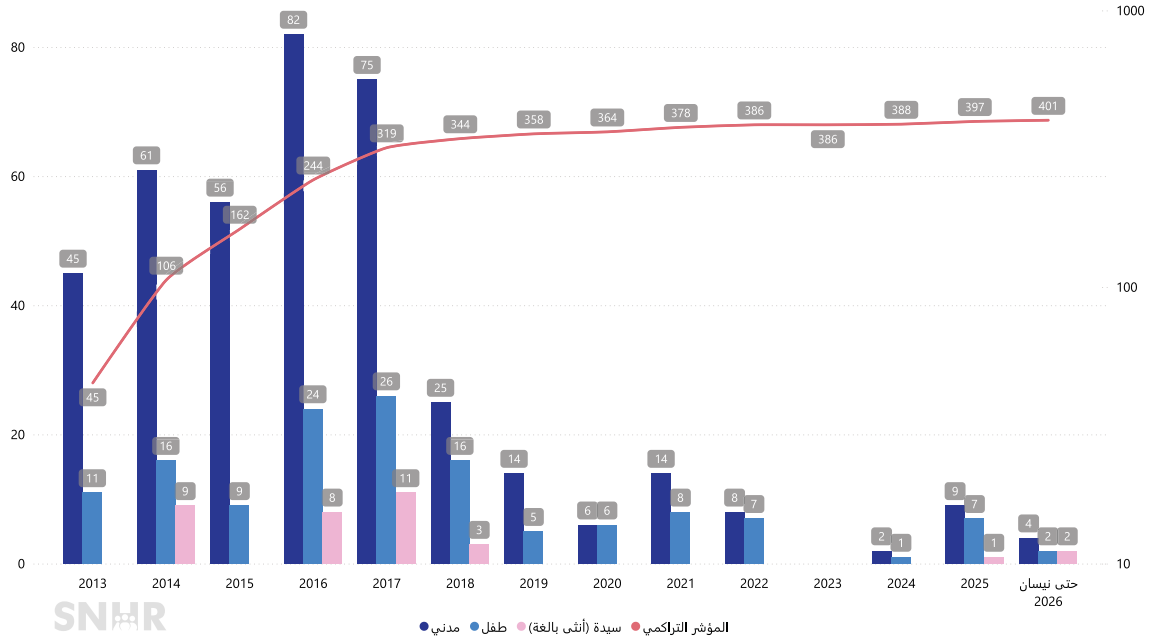

تحولت المئات من الذخائر العنقودية غير المنفجرة في سوريا إلى ما يُشبه الألغام الأرضية، ولا تزال هذه المخلفات منتشرة على نحو كثيف في مختلف المحافظات، وهو ما تؤكده الإحصائيات السابقة، حيث لا زلنا نسجل حوادث قتل في صفوف المدنيين نتيجة انفجارها. وتؤكد قاعدة بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان تورط نظام بشار الأسد والقوات الروسية في شن معظم هذه الهجمات، وبالتالي تُسند المسؤولية في حوادث القتل الناتجة عن انفجار مخلفات الذخائر العنقودية إلى هذه القوات.

أظهرت البيانات المتعلقة بالذخائر العنقودية غير المنفجرة أنَّ عدد الضحايا بلغ ذروته بين 2013 و2017، بنسبة تتراوح بين 12 % و19% من إجمالي الحصيلة، ما يعكس الاستخدام المكثف لهذه الذخائر وتأثيرها المباشر على المدنيين. وبعد 2017، تراجعت الأعداد بشكل واضح، إلا أنَّ وقوع الضحايا استمر حتى بعد سقوط نظام بشار الأسد في كانون الأول/ديسمبر 2024، وهو ما يعكس خطورة هذه الأسلحة واستمرار تهديد بقايا الذخائر غير المنفجرة على المدنيين، رغم انتهاء العمليات العسكرية المباشرة.

وتوضح هذه البيانات الطبيعة طويلة الأمد للذخائر العنقودية، إذ تستمر في إلحاق الأذى بالمدنيين، وبشكل خاص الأطفال، ما يستدعي تكثيف جهود إزالة هذه المخلفات، وتعزيز برامج التوعية والحماية للسكان المدنيين في المناطق الملوثة، لضمان الحد من الخسائر البشرية وتأمين حياة المدنيين في مرحلة ما بعد سقوط نظام بشار الأسد.

3- توزع الضحايا على المحافظات

أ- الألغام الأرضية:

وثّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان منذ آذار/مارس 2011 حتى نيسان/أبريل 2026، مقتل ما لا يقل عن **3398 مدنيًا**، بينهم 862 طفلًا و343 سيدة، إثر انفجار ألغام أرضية، توزعت الحصيلة بحسب المحافظات على النحو التالي:

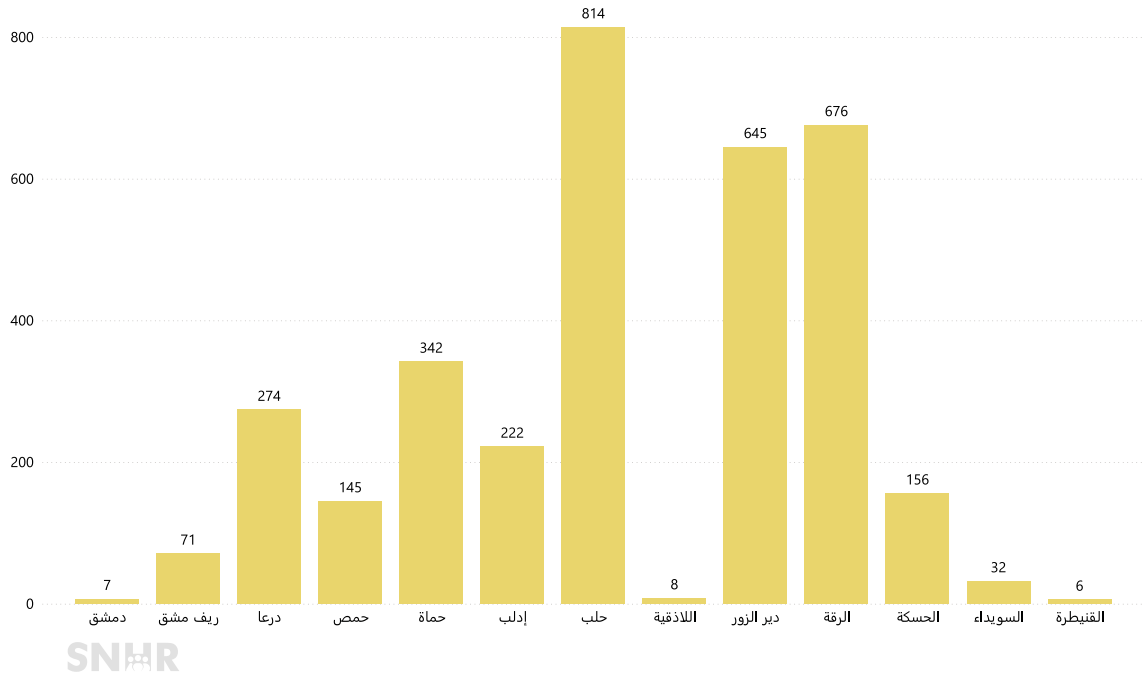

يظهر تحليل البيانات أنَّ قرابة 63 % من ضحايا الألغام الأرضية (2135 من أصل 3398) قد قتلوا في محافظات حلب (24 %) الرقة (20 %)، ودير الزور (19 %)، تلتهم كل من محافظات درعا وحماة وإدلب والتي شكلت ما نسبته نحو 24 % من إجمالي الضحايا (838 أصل 3398).

بحسب قاعدة بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان فإنَّ تفاوت النسب الموضحة أعلاه إلى عدة عوامل، أبرزها تغير مساحة المناطق المسيطر عليها من قبل أطراف النزاع، وتعدد الجهات التي سيطرت على المحافظة الواحدة، خاصة في محافظات مثل حلب والرقة وإدلب، ما انعكس على ارتفاع عدد الضحايا فيها مقارنة بالمحافظات الأخرى.

وثّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان منذ سقوط نظام بشار الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 وحتى نيسان/أبريل 2026 مقتل ما لا يقل عن **317 مدنيًا،** بينهم 65 طفلًا و26 سيدة، وذلك إثر انفجار ألغام أرضية. توزعت الحصيلة بحسب المحافظات على النحو التالي:

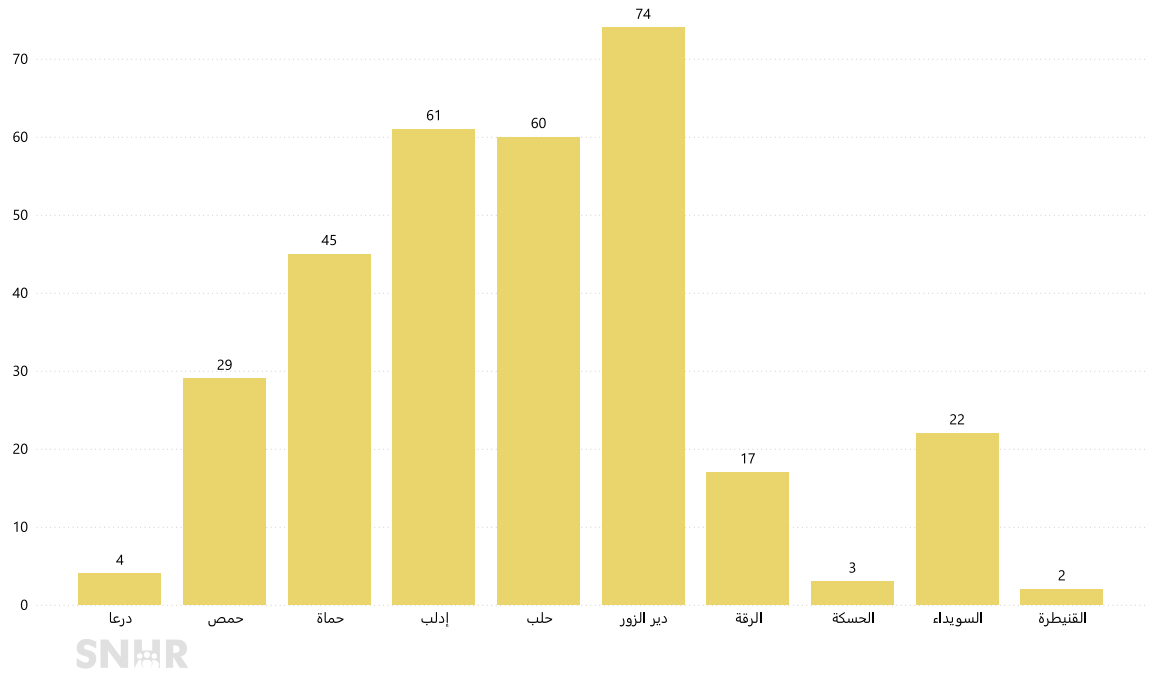

يظهر تحليل البيانات أنَّ الألغام الأرضية استمرت في إحداث أضرار بالمدنيين حتى بعد سقوط نظام بشار الأسد، مع تسجيل 317 ضحية في مختلف المحافظات السورية. وتشير البيانات إلى أنَّ أكبر حصيلة للضحايا سجلت في دير الزور (23.34%)، حلب (18.93%)، وإدلب (19.24%). تليها محافظات حماة (14.20%)، حمص (9.15%)، والسويداء (6.94%)، بينما سجلت محافظات الرقة (5.36%)، درعا (1.26%)، الحسكة (0.95%)، والقنيطرة (0.63%) حصيلة أقل من الضحايا. ويعكس هذا التوزع الجغرافي استمرار خطورة الألغام الأرضية على المدنيين، لا سيما في المناطق التي شهدت كثافة عالية من زرع الألغام بسبب تغيير الجهات المسيطرة على هذه المناطق خلال فترة النزاع، ويشير استمرار وقوع الضحايا بعد سقوط نظام بشار الأسد إلى الطبيعة طويلة الأمد لهذه الألغام وتهديدها المستمر للسكان المدنيين وخاصة الأطفال.

ب- الذخائر العنقودية:

وثّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان منذ آذار/مارس 2011 حتى نيسان/أبريل 2026، مقتل ما لا يقل عن **401 مدني**، بينهم 138 طفلًا و34 سيدة، إثر انفجار مخلفات ذخائر عنقودية. توزعت الحصيلة بحسب المحافظات على النحو التالي:

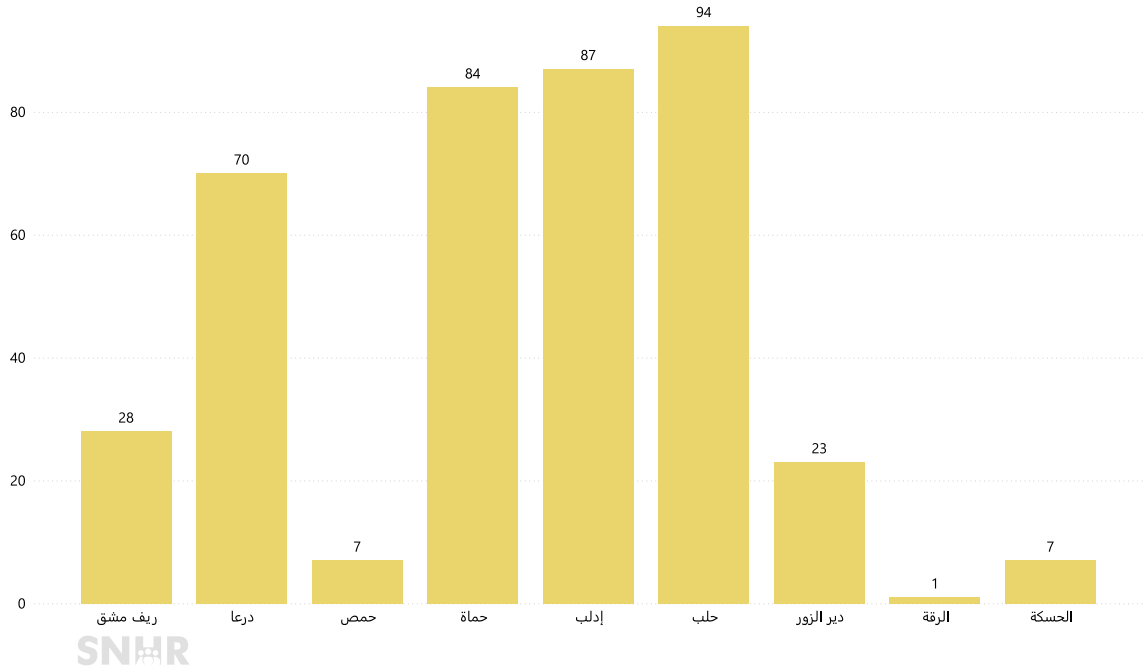

يظهر تحليل البيانات أنَّ قرابة 84 % من ضحايا الذخائر العنقودية غير المنفجرة (335 من أصل 401) قد قتلوا في محافظات حلب وإدلب وحماة ودرعا تلتهم محافظتي ريف دمشق ودير الزور بنسبة وصلت نحو 13 % من إجمالي حصيلة الضحايا (51 من أصل 401). ويعزى تفاوت هذه النسب إلى عدة عوامل، أبرزها كثافة القصف العنقودي من قبل قوات نظام بشار الأسد والقوات الروسية في بعض المناطق، ما انعكس على ارتفاع عدد الضحايا في حلب وإدلب وحماة ودرعا مقارنة بالمحافظات الأخرى.

وثّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان منذ سقوط نظام بشار الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 وحتى نيسان/أبريل 2026 مقتل ما لا يقل عن **12 مدنيًا**، وهم 9 أطفال و3 سيدات، وذلك إثر انفجار مخلفات ذخائر عنقودية. توزعت الحصيلة بحسب المحافظات على النحو التالي:

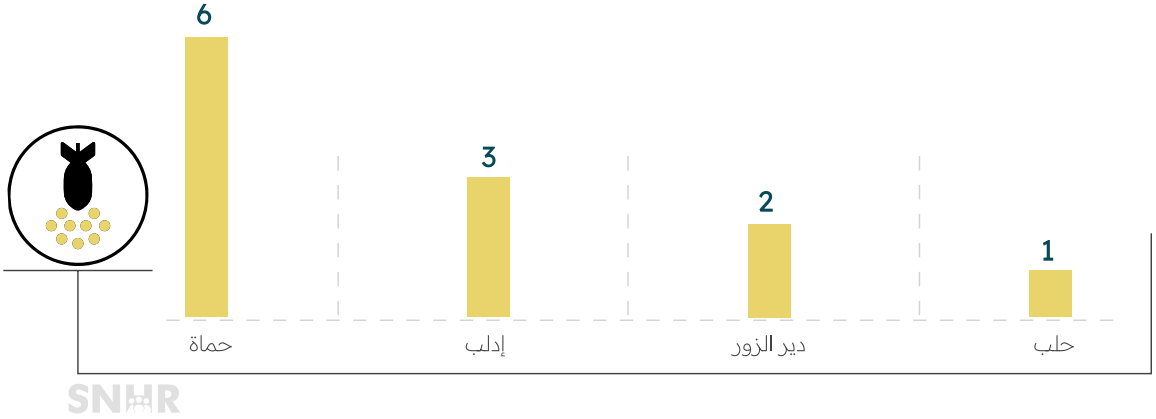

4- الإصابات الناجمة عن الألغام الأرضية والذخائر العنقودية

تسببت الألغام الأرضية ومخلفات الذخائر العنقودية غير المنفجرة في إلحاق أضرار جسيمة بالمدنيين، إذ تؤدي انفجاراتها إلى إصابات خطيرة للضحايا. وغالبًا ما تشمل هذه الإصابات بتر الأطراف، وإصابات جسدية بالغة، وإلى تشوهات قد تكون دائمة إضافة إلى احتمالية فقدان جزئي أو كلي للسمع أو البصر، ما يفضي في كثير من الحالات إلى إعاقات دائمة.

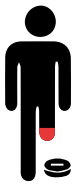

ورغم صعوبة حصر العدد الإجمالي للمصابين، تشير تقديرات الشَّبكة إلى إصابة ما لا يقل عن **10,600 مدني** بجروح متفاوتة الخطورة، بينهم عدد كبير يحتاج إلى أطراف صناعية، فضلًا عن حاجتهم إلى خدمات إعادة تأهيل طويلة الأمد ودعم نفسي مستمر، في ظل محدودية الموارد والخدمات المتاحة.

رابعًا: عمليات إزالة الألغام والمخاطر المترتبة عليها

بعد سقوط نظام بشار الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، برزت مبادرات متعددة لإزالة الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، تولتها جهات مختلفة تشمل: فرق الهندسة العسكرية التابعة لوزارة الدفاع السورية، وفرق الدفاع المدني السوري، إضافة إلى مبادرات تطوعية قام بها مدنيون في مناطقهم. وقد أسفرت هذه الجهود مجتمعة عن تفكيك ونزع آلاف الألغام والذخائر غير المنفجرة من مناطق متفرقة.

غير أنَّ هذه العمليات جرت في ظل ظروف بالغة الصعوبة، أبرزها غياب خرائط رسمية لحقول الألغام أو بيانات فنية تحدد أنواع الألغام المزروعة ومواقعها ومناطق الخطر. ولم تلتزم أطراف النزاع السابقة بالإفصاح عن هذه المعلومات، وهو ما يتعارض مع الالتزامات المنصوص عليها في البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية الأسلحة التقليدية (1996) بشأن تسجيل مواقع الألغام والإفصاح عنها عند انتهاء العمليات العسكرية. كما تفتقر معظم الفرق العاملة في الميدان إلى التدريب المتخصص والمعدات التقنية اللازمة لتنفيذ عمليات التطهير وفق المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام (IMAS)، التي تحدد متطلبات السلامة والكفاءة في عمليات المسح والتطهير وتدمير الذخائر. ويغيب حتى الآن برنامج وطني شامل لإدارة عمليات إزالة الألغام، كما لا يزال الدعم التقني والمالي الدولي المقدم لهذا الغرض دون المستوى المطلوب.

وقد وثّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 47 شخصًا أثناء عمليات تفكيك الألغام منذ سقوط نظام بشار الأسد، من بينهم 40 من عناصر فرق الهندسة التابعة لوزارة الدفاع السورية، فيما قُتل الباقون خلال محاولات إزالة فردية أو تطوعية. كما سجّلت الشَّبكة إصابة عشرات الأشخاص بجروح متفاوتة الخطورة خلال هذه العمليات، وإن كان العدد الدقيق للمصابين لم يتسنَّ التحقق منه بالكامل وفقًا لمعايير التوثيق المعتمدة لدى الشَّبكة.

تكشف هذه الأرقام أنَّ عمليات إزالة الألغام ذاتها تحولت إلى مصدر إضافي للخسائر البشرية، إذ لا يقتصر الضرر على المدنيين الذين يتعرضون لانفجارات عرضية، بل يمتد إلى العاملين في مجال الإزالة الذين يفتقرون إلى بيئة عمل آمنة. ويستدعي هذا الوضع إنشاء هيكل تنسيقي وطني لإدارة عمليات الإزالة، وتوفير تدريب منهجي للفرق العاملة وفق معايير IMAS، وتزويدها بمعدات الكشف والحماية الشخصية اللازمة، إلى جانب تكثيف الدعم التقني والمالي الدولي لضمان تنفيذ عمليات التطهير بصورة آمنة وفعالة.

خامسًا: الاستنتاجات القانونية والتوصيات

الاستنتاجات القانونية:

تؤكد البيانات الموثقة في هذا التقرير أنَّ الألغام الأرضية ومخلفات الذخائر العنقودية غير المنفجرة لا تزال تشكل تهديدًا يوميًا مباشرًا لحياة المدنيين وسلامتهم الجسدية في مختلف المحافظات السورية، بعد أكثر من أربعة عشر عامًا على اندلاع النزاع المسلح. كما يدل استمرار سقوط القتلى والمصابين بعد سقوط نظام بشار الأسد في كانون الأول/ديسمبر 2024 على أنَّ مساحات واسعة من الأراضي لا تزال ملوثة بألغام لم تُكتشف ولم تُطهَّر، ولا سيما في المناطق التي شهدت تغيرات متكررة في السيطرة بين أطراف النزاع.

وتُظهر بيانات الضحايا أنَّ الأطفال يشكلون نحو **26 %** من إجمالي قتلى الألغام الأرضية، فيما تبلغ نسبة النساء نحو **10 %**. ويؤكد هذا التوزع الطبيعة العشوائية للألغام الأرضية، التي لا تميز بين المقاتلين والمدنيين بمجرد زرعها.

1. التكييف القانوني بموجب القانون الدولي الإنساني:

يحظر القانون الدولي الإنساني، في جانبيه العرفي والاتفاقي، الهجمات العشوائية، أي الهجمات التي لا تُوجَّه إلى هدف عسكري محدد أو التي تستخدم أساليب أو وسائل قتال لا يمكن حصر آثارها. والألغام الأرضية المضادة للأفراد، بحكم طبيعتها، لا تميز بين المقاتلين والمدنيين بعد زرعها، وتظل فعالة لسنوات طويلة بعد انتهاء الأعمال العدائية، ما يجعل استخدامها في المناطق المأهولة بالسكان أو القريبة منها انتهاكًا لمبدأي التمييز والاحتياطات في الهجوم.

وتحظر اتفاقية أوتاوا لعام 1997 استخدام الألغام المضادة للأفراد وتخزينها وإنتاجها ونقلها حظرًا شاملًا. ورغم أنَّ سوريا ليست طرفًا في هذه الاتفاقية، فإنَّ الحظر أو التقييد الشديد لاستخدام الألغام المضادة للأفراد يعكس اتجاهًا متناميًا في القانون الدولي العرفي. كما يفرض البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية الأسلحة التقليدية لعام 1996 قيودًا تفصيلية على استخدام الألغام، تشمل تسجيل مواقعها، والتحذير منها، وإزالتها بعد انتهاء العمليات العسكرية.

أما الذخائر العنقودية، فإنَّ اتفاقية الذخائر العنقودية لعام 2008 تحظر استخدامها حظرًا شاملًا، وسوريا وروسيا ليستا طرفين فيها. ومع ذلك، فإنَّ استخدام هذه الذخائر في المناطق المأهولة بالسكان يشكل، بصرف النظر عن الانضمام إلى الاتفاقية، انتهاكًا لقواعد القانون الدولي الإنساني العرفي التي تحظر الهجمات العشوائية والهجمات التي يُتوقع أن تتسبب في أضرار مدنية مفرطة مقارنة بالميزة العسكرية المتوقعة.

2. المسؤولية الجنائية الفردية

قد يشكل الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية والذخائر العنقودية في المناطق المدنية جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي، إذا اقترن بعلم الجاني بأنَّ الهجوم سيسفر عن خسائر مدنية مفرطة بشكل واضح مقارنة بالميزة العسكرية المتوقعة. كما قد يندرج هذا السلوك ضمن استخدام وسائل قتال ذات طبيعة عشوائية، بحسب ظروف كل حالة والأدلة المتوافرة فيها. ويتطلب إثبات المسؤولية الجنائية في هذا السياق إقامة الدليل على الركن المعنوي، بما في ذلك علم القائد أو المنفذ بالطبيعة العشوائية للسلاح وبالظروف المحيطة باستخدامه.

وتؤكد قاعدة بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان تورط قوات نظام بشار الأسد والقوات الروسية في تنفيذ معظم الهجمات بالذخائر العنقودية التي خلّفت مخلفات غير منفجرة لا تزال تتسبب في قتل المدنيين. كما تتحمل هذه القوات، وغيرها من أطراف النزاع، مسؤولية زرع الألغام في مناطق واسعة دون تسجيل مواقعها أو وضع علامات تحذيرية أو اتخاذ تدابير للإزالة بعد انتهاء العمليات، بما يشكل إخلالًا بالتزامات قانونية واضحة بموجب البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية الأسلحة التقليدية وقواعد القانون الدولي الإنساني العرفي.

3. حق الضحايا في الجبر

يكفل القانون الدولي للضحايا الحق في الحصول على سبل انتصاف فعالة وجبر مناسب عن الأضرار الناجمة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وتحدد المبادئ الأساسية بشأن حق ضحايا الانتهاكات الجسيمة في الانتصاف والجبر خمسة أشكال للجبر، هي: رد الحقوق، والتعويض، وإعادة التأهيل، والترضية، وضمانات عدم التكرار. كما تنص المادة 91 من البروتوكول الإضافي الأول على مسؤولية أطراف النزاع عن تعويض الأضرار الناجمة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني. ويستوجب هذا الإطار إنشاء آلية وطنية لتعويض ضحايا الألغام والذخائر العنقودية وإعادة تأهيلهم، ضمن منظومة العدالة الانتقالية الأوسع في سوريا.

4. صعوبة تحديد المسؤولية ومكافحة الإفلات من العقاب

يتعذر، في عدد من الحالات، تحديد الجهة المسؤولة عن زرع الألغام نتيجة تعاقب أطراف متعددة على السيطرة على المنطقة ذاتها وغياب أي سجلات رسمية. وتفاقم هذه الصعوبة من مشكلة الإفلات من العقاب، ما يستدعي إجراء تحقيقات مستقلة وتوثيقًا منهجيًا لمواقع التلوث وربطها بالبيانات المتعلقة بمسارات السيطرة وأنماط النزاع، بما يسهم في بناء ملفات مساءلة قابلة للاستخدام أمام الآليات القضائية الوطنية والدولية.

التوصيات:

أولًا: إلى الحكومة السورية

1. الانضمام إلى المعاهدات الدولية ذات الصلة

المبادرة إلى الانضمام إلى اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية، والوفاء بما يترتب على ذلك من التزامات، بما يشمل تدمير المخزونات خلال المهل الزمنية المحددة، وإعداد خطط وطنية لتطهير المناطق الملوثة، وتقديم تقارير الشفافية السنوية إلى الدول الأطراف. كما ينبغي النظر في الانضمام إلى البروتوكول الخامس لاتفاقية الأسلحة التقليدية بشأن مخلفات الحرب القابلة للانفجار، الذي يفرض التزامات تتعلق بتطهير مخلفات الحرب وتقديم المعلومات التقنية عنها.

2. إنشاء برنامج وطني شامل لإزالة الألغام

إنشاء هيئة وطنية لإدارة الألغام تتولى التنسيق بين جميع الجهات العاملة في هذا المجال، بما في ذلك فرق الهندسة العسكرية والدفاع المدني والمنظمات الدولية المتخصصة، وتضطلع بالتخطيط والتنفيذ والإشراف وفق المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام. ويشمل ذلك زيادة عدد الفرق المدربة، وتوفير المعدات الحديثة للكشف والإزالة، ووضع بروتوكولات سلامة ملزمة لجميع العاملين في الميدان.

3. المسح الميداني وتحديد المناطق الخطرة

إجراء مسح ميداني شامل لتحديد المناطق الملوثة بالألغام ومخلفات الذخائر العنقودية، ووضع علامات تحذيرية واضحة ودائمة عليها. كما ينبغي نشر خرائط محدثة للمناطق الملوثة عبر المنصات الرسمية ووسائل الإعلام المحلية، وإصدار تحذيرات عامة مسبقة قبل تنفيذ عمليات تفكيك أو تفجير في محيط المناطق المأهولة.

4. حماية الضحايا وضمان حقهم في الجبر

تقديم الرعاية الطبية العاجلة لضحايا الألغام، وإنشاء برامج إعادة تأهيل جسدي ونفسي طويلة الأمد، بما يشمل توفير الأطراف الاصطناعية وخدمات الدعم النفسي. كما ينبغي إنشاء آلية وطنية لتعويض ضحايا الألغام والذخائر العنقودية بما يتوافق مع المبادئ الأساسية بشأن حق الضحايا في الانتصاف والجبر، على أن تُدمج هذه الآلية ضمن إطار العدالة الانتقالية الشامل.

5. التوعية والتثقيف

اعتماد برامج توعية موجهة إلى الفئات الأكثر عرضة للخطر، ولا سيما الأطفال والمزارعين والنازحين العائدين، وإدراج موضوع أخطار الألغام ومخلفات الحرب ضمن المناهج التعليمية الرسمية.

ثانيًا: إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

1. تعزيز الدعم التقني والمالي لعمليات الإزالة

تخصيص موارد مالية كافية ومستدامة ضمن برامج الأمم المتحدة والمانحين الدوليين لدعم مشاريع تطهير الألغام في سوريا. كما ينبغي توفير الدعم اللوجستي والفني للفرق العاملة في الميدان، ولا سيما فرق الدفاع المدني السوري والفرق الهندسية التابعة لوزارة الدفاع، بما يشمل التدريب المتخصص وفق معايير IMAS وتزويدها بمعدات الكشف والحماية، فضلًا عن دعم المبادرات المجتمعية المحلية للتوعية بمخاطر الألغام.

2. تفعيل آليات المساءلة

دعم جهود المساءلة عن الاستخدام العشوائي للألغام والذخائر العنقودية من خلال الآليات المتاحة، بما فيها الآلية الدولية المحايدة والمستقلة ولجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا. كما ينبغي دعم الحكومة السورية في إنشاء آليات قضائية وطنية فعالة لمحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات.

ثالثًا: إلى المجتمع السوري والمجتمعات المحلية

1. الالتزام بممارسات السلامة

تجنب دخول المناطق غير المطهرة أو المشار إليها بعلامات تحذيرية، والامتناع عن لمس أو تحريك أي جسم مجهول المصدر، والإبلاغ فورًا عن أي مخلفات حرب أو ذخائر مشبوهة إلى الجهات المختصة. كما ينبغي الالتزام بمسارات واضحة وآمنة أثناء التنقل، ولا سيما في المناطق الريفية والزراعية.

2. المشاركة في جهود التوعية والإبلاغ

المشاركة الفعالة في حملات التوعية بمخاطر الألغام التي تنظمها المنظمات المحلية والدولية والجهات الحكومية، وإنشاء شبكات محلية للإبلاغ عن المواقع المشتبه بتلوثها، بما يسهل وصول فرق الإزالة المختصة إليها.

ملحق: انتشار الألغام ودور الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيقها

تُعد الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان عضوًا فاعلًا في التحالف الدولي للقضاء على الذخائر العنقودية والحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية (ICBL-CMC)، وتزوّد هذا التحالف ببيانات ميدانية محدّثة بصورة دورية حول أثر الألغام الأرضية ومخلفات الذخائر العنقودية على المدنيين في سوريا.

وتشير بيانات الشَّبكة إلى أنَّ عددًا كبيرًا من حقول الألغام والمناطق الملوثة بمخلفات الذخائر العنقودية لا يزال غير مكتشف، نتيجة سنوات من الاستخدام متعدد الأطراف للألغام في ظروف لم تُسجَّل فيها مواقع الزرع ولم تُتخذ تدابير لتحديدها. وتتركز جهود الشَّبكة في هذا المجال على ثلاثة محاور:

أولًا، توثيق الضحايا والمصابين جراء انفجارات الألغام ومخلفات الذخائر العنقودية في جميع المحافظات السورية، وفق منهجية التحقق متعددة المراحل المعتمدة لدى الشَّبكة والمبيّنة في قسم المنهجية من هذا التقرير.

ثانيًا، تحليل الأنماط الزمنية والجغرافية لحوادث الألغام بهدف تحديد المناطق الأكثر تلوثًا، وربط البيانات بمسارات السيطرة العسكرية خلال سنوات النزاع، بما يسهم في تحديد المسؤوليات القانونية وبناء ملفات مساءلة قابلة للاستخدام أمام الآليات القضائية المختصة.

ثالثًا، التنسيق مع الشركاء الدوليين لتعزيز آليات المساءلة ودعم برامج التطهير والتوعية بمخاطر الألغام داخل المجتمعات المحلية، بما في ذلك تزويد الجهات المعنية بالبيانات اللازمة لتحديد أولويات عمليات الإزالة.

خرائط المناطق الملوثة

في كانون الأول/ديسمبر 2024، أصدرت الشَّبكة بيانًا تضمن خرائط تقريبية للمناطق التي يُرجَّح تلوثها بالألغام في مختلف المحافظات السورية. وأُعدّت هذه الخرائط استنادًا إلى قواعد بيانات الشَّبكة التي تشمل سجلات الضحايا والمصابين وتحديد المواقع الجغرافية للحوادث الموثقة. وتمثل هذه الخرائط الحد الأدنى من نطاق التلوث الفعلي، إذ تقتصر على المواقع التي تمكنت الشَّبكة من توثيقها، فيما يُرجَّح أن تكون مساحات إضافية واسعة في محيط كل موقع موثق ملوثة بالألغام، نظرًا لأنماط الزرع المعتادة التي تأخذ شكل حقول أو خطوط متوازية أو أشراك.

كما تتضمن قواعد بيانات الشَّبكة خرائط تقريبية للمناطق المرجّح تلوثها بمخلفات الذخائر العنقودية، أُعدّت بالاستناد إلى توثيق هجمات الذخائر العنقودية وسجلات ضحايا انفجار الذخائر الفرعية غير المنفجرة. وقد عرضت الشَّبكة خرائط تفصيلية لعدد من المحافظات في تقريرها الصادر في 4 نيسان/أبريل 2023 بعنوان: "في اليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام: توثيق انتشار الألغام الأرضية ضمن مساحات واسعة في سوريا بما يهدد حياة الملايين".

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة

info@snhr.org
www.snhr.org